

بصوته . كذلك يقولون : « هنا شجر واعد » إذا نور ، كأنه لما نور وعد أن يثمر . و « نبات واعد » إذا أقبل بقاء ونضرة<sup>(١٨)</sup> .

ولم يكتف ابن قتيبة بتلك الشواهد الدالة من كلام العرب ، فراح يحتكم إلى منطق العقل والنطق ، قائلا بأننا لو طلبنا من المنكر لقوله تعالى : ﴿ جدارا يريد أن ينقض ﴾ أن يعبر عن جدار رآه على شفا انهيار لم يجد بنا من أن يجعله فاعلا لفعل لا يمكن صلوره عنه بأن يقول مثلا : جدارا بهم أن ينقض ، أو يكاد أن ينقض ، أو يقارب أن ينقض . بل انه لا يستطيع الوصول إلى هذا المعنى في لغة أخرى غير العربية إلا بمثل هذه الألفاظ<sup>(١٩)</sup> وبهذا ينطلق ابن قتيبة إلى مبدأ عام في اللغات الانسانية ، وهو اشتغالها جميعا على المجاز .

إلا أن المنكرين للمجاز في اللغة بعامة ، وفي القرآن الكريم بخاصة كانت لهم حجتهم في رفض ما ذهب إليه ابن قتيبة وغيره من النقاد والمفسرين واللغويين . وقد تجمعت حجج هؤلاء على لسان واحد من أشهر الفقهاء والمتكلمين المتأخرين وهو ابن تيمية ( ت ٧٢٨ هـ ) بحيث يمكن القول بأن رأيه يمثل وجهة نظر هؤلاء المنكرين للمجاز جميعا . وقد نقل عنهم في الرد على الآية السابقة ان لفظ الارادة قد استعمل في الميل الذي يكون معه شعور وهو ميل الحى ، وفي الميل الذى لا شعور فيه ، وهو ميل الجماد ، وهو من مشهور اللغة ، يقال : هذا السقف يريد أن يقع ، وهذه الأرض تريد أن تخرث ، وهذا الزرع يريد أن يسقى ، وهذا الثمر يريد أن يقطف ، وهذا الثوب يريد أن يغسل ، وأمثال ذلك .

واللفظ إذا استعمل في معنيين فصاعدا ، فإما أن يجعل حقيقة في أحدهما مجازا في الآخر ، أو حقيقة فيما يختص به كل منهما ، فيكون مشتركا اشتراكا لفظيا ، أو حقيقة في القدر المشترك بينهما ، وهى الأسماء المتواطئة ، وهى الأسماء العامة كلها . وعلى الأول يلزم المجاز ، وعلى الثانى يلزم الاشتراك ، وكلاهما خلاف الأصل ، فوجب أن يجعل من المتواطئة ...<sup>(٢٠)</sup> وقد أطال ابن تيمية في

(١٨) انظر : تأويل مشكل القرآن ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

(١٩) انظر : السابق ص ١٣٣ .

(٢٠) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، المجلد السابع ، كتاب الإيمان ص ١٠٧ - ١٠٨ .